A

WIPO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

WIPO/ACE/18/36
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 13 مايو 2026

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة الثامنة عشرة

جنيف، من 2 إلى 4 يونيو 2026

قانون الخدمات الرقمية (DSA): أدوات جديدة في الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتهاكات الملكية الفكرية عبر الإنترنت

مساهمة أعدها السيد هاري تيمينك، نائب المدير، المرصد الأوروبي لانتهاكات حقوق الملكية الفكرية، مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية (EUIPO)، أليكانتي، إسبانيا *

ملخص

أحدث التحول الرقمي ثورة في كيفية توزيع السلع والمحتوى، مما خلق راحة غير مسبوقة للمستهلكين وفرصًا للابتكار. ومع ذلك، فقد أدى أيضًا إلى زيادة كبيرة في التقليد والقرصنة عبر الإنترنت. وعلى مدى عقود، عرّض التواتر المتزايد لانتهاكات حقوق الملكية الفكرية أصحاب الحقوق والمستهلكين والجمهور العام لمخاطر اقتصادية وصحية وأمنية خطيرة. ويمكن للمنصات الإلكترونية أن تلعب دورًا رئيسيًا في حماية الملكية الفكرية والمستهلكين. وفي الاتحاد الأوروبي، ينظم قانون الخدمات الرقمية (DSA) لعام 2022 خدمات الوساطة الرقمية ويهدف إلى التصدي للمحتوى غير القانوني. ويهدف أيضاً إلى خلق بيئة إلكترونية أكثر أمانًا وشفافية ومساءلة. وبالنسبة لأصحاب الحقوق في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، يُعد قانون DSA أداة جديدة قوية وقادرة على تغيير قواعد اللعبة. ومع ذلك، لا يزال دوره المحتمل بوصفه"عامل تغيير قواعد اللعبة" في مكافحة انتهاكات الملكية الفكرية عبر الإنترنت غير معروف إلى حد كبير في عالم الملكية الفكرية. وتعرض هذه المساهمة التغييرات الرئيسية التي أدخلها قانون DSA فيما يتعلق بحماية الملكية الفكرية، وتقدم تقريراً عن الإجراءات الأولى التي تم اتخاذها لمكافحة التقليد والقرصنة عبر الإنترنت في ظل النظام القانوني الجديد.

* الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

أولاً. معلومات أساسية

1. في الاتحاد الأوروبي، ظلّ التوجيه الخاص بالتجارة الإلكترونية،[1] الذي اعتُمد في عام 2000، يشكّل الإطار القانوني الرئيسي لتقديم الخدمات الرقمية داخل السوق الرقمية الموحدة للاتحاد الأوروبي، مع إطار إعفاء من المسؤولية على مستوى الاتحاد الأوروبي للمنصات الإلكترونية. ويسعى قانون DSA،[2] الذي اعتُمد في أكتوبر 2022 ويُطبق بالكامل على جميع الوسطاء عبر الإنترنت منذ 17 فبراير 2024، إلى تحديث وتوسيع الإطار الأصلي.

2. ولفهم قانون DSA في سياق حماية الملكية الفكرية، من المهم معرفة الأساسيات التالية:

- يضيف قانون DSA التزامات جديدة للمنصات الإلكترونية. وهو يكمل تشريعات الاتحاد الأوروبي الأكثر قطاعية في مجال الملكية الفكرية، مثل التوجيه الخاص بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية (IPRED)[3] وقانون حق المؤلف في الاتحاد الأوروبي.[4] كما أنه يكمل تدابير القانون غير الملزم على مستوى الاتحاد الأوروبي، ولا سيما توصيات المفوضية الأوروبية بشأن قرصنة الفعاليات الحية[5] (2023) ومكافحة التقليد (2024).[6]

- يحل قانون DSA محل القوانين الوطنية بمجموعة واحدة من القواعد التي تنطبق مباشرة في الدول الأعضاء الـ 27 في الاتحاد الأوروبي. ولا يتطلب هذا القانون (لائحة الاتحاد الأوروبي) تشريعات تنفيذية محلية، ويجب على القضاة الوطنيين تطبيق القواعد الموضوعية ذات الصلة من قانون DSA مباشرة كجزء من القانون المحلي.[7]

- يغطي قانون قانون DSA ، من حيث المبدأ، جميع الوسطاء عبر الإنترنت في الاتحاد الأوروبي ("مقدمو خدمات الوساطة"). ويشمل نطاقه مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة الرقمية مثل مزودي خدمات الإنترنت، ومسجلي أسماء الحقول، وخدمات الاستضافة السحابية واستضافة المواقع الإلكترونية، والأسواق الإلكترونية بما في ذلك متاجر التطبيقات، وشبكات وسائل التواصل الاجتماعي، ومحركات البحث، ومنصات مشاركة المحتوى.

- تتناسب التزامات مختلف الجهات الفاعلة عبر الإنترنت مع دورها ونفوذها وتأثيرها في النظام الإيكولوجي الرقمي. وتُطبق قواعد قانون DSA وفقًا لتصنيف الخدمة أو الوسيط الرقمي، وحجم المنصات الرقمية استنادًا إلى عدد مستخدميها[8] . وتُعفى المنصات الصغيرة من بعض القواعد. ومن ناحية أخرى، تخضع أكبر المنصات الإلكترونية ذات التأثير الكبير لالتزامات إضافية صارمة (انظر أدناه، ثانياً - باء). وتلك المنصات تُسمى بالمنصات الإلكترونية ومحركات البحث الإلكترونية الضخمة (VLOPs و VLOSEs، أو "VLOPSES") التي يزيد عدد مستخدميها النشطين شهريًا عن 45 مليون مستخدم في الاتحاد الأوروبي.[9]

---

[1] التوجيه EC/31/2000 الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي في 8 يونيو 2000 بشأن بعض الجوانب القانونية لخدمات مجتمع المعلومات، ولا سيما التجارة الإلكترونية، في السوق الداخلية ("التوجيه الخاص بالتجارة الإلكترونية")، 178 L ،2000 OJ، ص. 1.

[2] اللائحة (الاتحاد الأوروبي) 2065/2022 الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس في 19 أكتوبر 2022 بشأن السوق الموحدة للخدمات الرقمية وتعديل التوجيه EC/31/2000 (قانون الخدمات الرقمية)، الجريدة الرسمية، L277، ص 1.

[3] التوجيه EC/48/2004 الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس في 29 أبريل 2004 بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، الجريدة الرسمية 157 L، 30.4.2004، ص. 45.

[4] انظر، على وجه الخصوص، التوجيه (الاتحاد الأوروبي) EC/29/2001 الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس في 22 مايو 2001 بشأن مواءمة جوانب معينة من حق المؤلف والحقوق المجاورة في مجتمع المعلومات (التوجيه الخاص بحق النشر ومجتمع المعلومات)، الجريدة الرسمية 167 L، ص 10، والتوجيه 2019/790 (EU) الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي بتاريخ 17 أبريل 2019 بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة في السوق الرقمية الموحدة وتعديل التوجيهين EC/9/96 و2001/29/EC، OJ L 130، 17.5.2019، ص 9. وللحصول على نظرة عامة مفصلة على قانون حق المؤلف في الاتحاد الأوروبي، انظر المفوضية الأوروبية (2023)، قانون حق المؤلف في الاتحاد الأوروبي. متاح على https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/policies/copyright-legislation.

[5] توصية المفوضية 2023/2853 (EU) المؤرخة 4 مايو 2023 بشأن مكافحة القرصنة عبر الإنترنت للفعاليات الرياضية وغيرها من الفعاليات الحية (OJ L 136، ص 83-94). انظر هاري تيمينك، مكافحة القرصنة عبر الإنترنت للفعاليات الرياضية وغيرها من الفعاليات الحية في الاتحاد الأوروبي (WIPO/ACE/16/12، ص 8-16).

[6] توصية المفوضية (الاتحاد الأوروبي) 915/2024 المؤرخة 19 مارس 2024 بشأن تدابير مكافحة التقليد وتعزيز إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، الجريدة الرسمية L، سلسلة 26.3.2026، ص 1. انظر أيضاً: فيرجيني فوسول، وميت كورشولم، ولازلو فاس، آليات القانون غير الملزم كوسيلة لتعزيز سياسات إنفاذ حقوق الملكية الفكرية – تبادل الممارسات من الاتحاد الأوروبي (WIPO/ACE/18/16).

[7] المادة 288 من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي.

[8] انظر على وجه الخصوص المادتين 19 و33 من قانون الخدمات الرقمية (DSA).

[9] تشمل منصات VLOPSES الخدمات المعينة AliExpress و Amazon Store و Apple Store و Google (Search و Play و Maps و Shopping و YouTube) و Shein و LinkedIn و Facebook و Instagram و Bing و Pinterest و Snapchat و TikTok و X و Temu و WhatsApp و Zalando. للحصول على نظرة عامة كاملة، انظر https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/policies/list-designated-vlops-and-vloses.

- لا يذكر قانون DSA صراحةً انتهاكات حقوق الملكية الفكرية[10] . بل يشير إلى "المحتوى غير القانوني"، الذي تم تعريفه في قوانين الاتحاد الأوروبي والقوانين الوطنية الأخرى، ويشمل انتهاكات جميع حقوق الملكية الفكرية المحمية على مستوى الاتحاد الأوروبي والمستوى الوطني.[11]

ثانياً. مكافحة المحتوى غير القانوني

3. يقدم هذا القسم لمحة عامة عن تدابير قانون قانون DSA الرامية إلى تعزيز مراقبة المحتوى وحماية حقوق الملكية الفكرية.

ألف. الالتزامات العامة للمنصات الإلكترونية

- يُلزم قانون قانون DSA جميع الوسطاء عبر الإنترنت بتوفير نقطة اتصال واحدة للسلطات والمستخدمين (بما في ذلك أصحاب الحقوق والمستهلكين)، مثل عناوين البريد الإلكتروني أو الرسائل الفورية أو روبوتات الدردشة. ويجب أن يكون هذا الاتصال سريعًا ومباشرًا ولا يمكن أن يعتمد فقط على الأدوات الآلية، مما يسهل على المستخدمين النفاذ إلى المنصات إذا رغبوا في تقديم شكوى[12] .

- كما يُلزم الوسطاء عبر الإنترنت، النشطين في سوق الاتحاد الأوروبي ويقع مقرهم خارج الاتحاد الأوروبي، بأن يكون لديهم ممثل قانوني في إحدى الدول الأعضاء[13] .

- وعندما يختار المستخدمون أن يُعاد النظر في القرارات، يجب أن تتم تلك الإجراءات مجانًا عبر نظام الشكاوى الداخلي للمنصة. ويحق للمستخدمين أيضًا اللجوء إلى هيئة معتمدة لتسوية المنازعات خارج المحاكم[14] .

باء. آليات المسؤولية والإخطار والتدخل

4. يحتفظ قانون DSA بالإعفاءات من المسؤولية المشروطة الممنوحة للوسطاء عبر الإنترنت بموجب التوجيه الخاص بالتجارة الإلكترونية. ولا يمكن تحميل مقدمي خدمات النقل البسيط والتخزين المؤقت والاستضافة المسؤولية عن المعلومات غير القانونية التي ينقلونها أو يخزنونها، شريطة استيفاء شروط معينة. فعلى سبيل المثال، لا يمكن تحميل مزودي خدمات الاستضافة الذين يخزنون المعلومات بناءً على طلب المستخدم (مثل منصات التجارة الإلكترونية، وخدمات التخزين على الويب/السحابة، وخدمات مشاركة الفيديو، ووسائل التواصل الاجتماعي) المسؤولية إذا اتخذوا إجراءات سريعة ضد انتهاكات حقوق الملكية الفكرية بمجرد علمهم بها (عندما يكتسبون "معرفة فعلية").

5. وإحدى طرق إثبات المعرفة الفعلية هي عندما يقوم أصحاب الحقوق أو ممثلوهم بإبلاغ المنصات بانتهاكات حقوق الملكية الفكرية.

6. ولهذه الغاية، يجب على مزودي خدمات الاستضافة، بما في ذلك المنصات الإلكترونية، وضع آليات للإخطار والتدخل.[15] ويجب عليهم السماح للمستخدمين، مثل أصحاب حقوق الملكية الفكرية، بالإبلاغ عن وجود انتهاكات مزعومة لحقوق الملكية الفكرية إلى خدمة الاستضافة. والجديد هنا هو أن قانون DSA يقنّن آليات الإخطار والتدخل ويوائم بينها، محققاً التوازن بين الحقوق الأساسية لأصحاب الحقوق وحقوق المنصات. وتسري الشروط التالية:

- الإبلاغ السهل والملائم للمستخدم: يجب على المنصات توفير أدوات إلكترونية يسهل النفاذ إليها للإبلاغ عن المحتوى غير القانوني.

---

[10] بعض الحيثيات تشير إلى ذلك. انظر، على سبيل المثال، الحيثية 12 التي تشير إلى "بيع المنتجات المقلدة" و"الاستخدام غير المصرح به للمواد المحمية بحق المؤلف".

[11] ومن الأمثلة الأخرى المنتجات غير المطابقة للمواصفات، والتمييز غير القانوني، والمحتوى الإرهابي، والمواد المتعلقة بالاعتداء الجنسي على الأطفال، وخطاب الكراهية غير القانوني.

[12] انظر المادتين 11 و12 من قانون DSA.

[13] انظر المادة 13 من قانون DSA.

[14] انظر المادة 21 من قانون DSA.

[15] انظر على وجه الخصوص المادة 16 من قانون DSA.

- متطلبات الإخطار: يجب أن يتضمن الإخطار الصحيح بانتهاك مزعوم لحقوق الملكية الفكرية شرحًا دقيقًا لموقع المحتوى غير القانوني وتفاصيله.

- المبلّغون الموثوق بهم: يتعين على مزودي المنصات الإلكترونية معالجة الإخطارات المقدمة من "المبلّغين الموثوق بهم" على سبيل الأولوية.[16] ويستند مركز «المبلّغ الموثوق به» — الذي يجب أن تمنحه السلطات الوطنية — إلى معايير محددة. وقد منحت بعض الدول الأعضاء (بما في ذلك إستونيا وفنلندا وفرنسا واليونان وإيطاليا ومملكة هولندا) ذلك المركز بالفعل لجمعيات حقوق الملكية الفكرية.[17]

- بيان الأسباب:[18] يجب على المنصات تقديم بيان بالأسباب للأطراف المتضررة عند إزالة أو تقييد محتواها. ويجب أن يتمكن المستخدمون المتضررون من الطعن في إزالة المحتوى من خلال نظام داخلي لمعالجة الشكاوى. كما يجب إبلاغ بيانات الأسباب تلك إلى قاعدة بيانات الشفافية الخاصة بقانون DSA.[19]

- معالجة الشكاوى:[20] يجب أن تضمن المنصات الإلكترونية معالجة الشكاوى المرفوعة ضد القرارات المتخذة عقب الإخطارات تحت إشراف موظفين مؤهلين، وأن يتم التعامل مع المسألة في الوقت المناسب وبطريقة غير تمييزية.

7. ويجب على مزودي خدمات الاستضافة إبلاغ السلطات الوطنية أو القضائية المختصة إذا علموا بوجود شكوك بشأن جرائم جنائية معينة تهدد حياة الأشخاص أو سلامتهم. ويمكن أن يشمل ذلك الشكوك بشأن السلع الخطرة التي تنتهك حقوق الملكية الفكرية.

جيم. المنصات الإلكترونية وموزعوها

8. يتضمن قانون DSA التزامات محددة أخرى للمنصات الإلكترونية في العلاقات بين الشركات والمستهلكين (B2C). وتشمل تلك الالتزامات ما يلي:

- "اعرف عميلك التجاري" (KYBC):[21] لطالما كان أحد العوائق الرئيسية في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية هو عدم قدرة أصحاب الحقوق على تحديد هوية البائع الذي يقف وراء ملف تعريفي "مجهول" . ويُلزم قانون DSA الأسواق الإلكترونية بجمع المعلومات الأساسية عن التجار من الأطراف الثالثة الذين يستخدمون خدماتها لتقديم السلع والتحقق من تلك المعلومات، بما في ذلك الاسم والعنوان وتفاصيل الاتصال ومعلومات الحساب المصرفي. وفي حالة عدم قيام البائعين بتقديم معلومات كاملة، يجب على المنصة تعليق خدماتها.

- مكرّرو المخالفات:[22] يجب على المنصات الإلكترونية تعليق حسابات المستخدمين الذين يسيئون استخدام خدماتها من خلال تقديم محتوى غير قانوني بشكل متكرّر، بما في ذلك الانتهاكات المتكرّرة لحقوق الملكية الفكرية.

- الامتثال من خلال التصميم:[23] يُشترط من المنصات الإلكترونية بذل "جهود معقولة" للتحقق بشكل عشوائي مما إذا كانت المنتجات أو الخدمات المعروضة على منصاتها قد صُنّفت على أنها غير قانونية في قواعد البيانات الرسمية على الإنترنت. ويشجع ذلك المنصات على الكشف عن المنتجات المقلّدة والمحتويات المقرصنة قبل الإبلاغ عنها[24] .

- معلومات المستهلك:[25] إذا تبين أن منتجًا ما غير قانوني، بما في ذلك المنتجات المقلّدة، يجب على المنصة الإلكترونية إبلاغ المستهلكين الذين اشتروه، والتأكد من أنهم على علم بالطبيعة غير القانونية للمنتج وتزويدهم بمعلومات بشأن سُبل الانتصاف.

---

[16] المادة 22 والحيثية 61 من قانون DSA.
[17] للاطلاع على القائمة الكاملة، انظر https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/policies/trusted-flaggers-under-dsa
[18] المادة 17 من قانون DSA.
[19] انظر https://transparency.dsa.ec.europa.eu/ – مع خيار بحث محدد لانتهاكات حقوق الملكية الفكرية.
[20] المادة 20 من قانون DSA.
[21] المادة 32 والفقرة 72 (مع إشارة محددة إلى الملكية الفكرية) من قانون DSA.
[22] المادة 23 من قانون DSA.
[23] المادة 31 من قانون DSA.
[24] ومع ذلك، ينص قانون DSA على أنه لا يمكن فرض أي التزام عام بالمراقبة للبحث عن الأنشطة غير القانونية على مقدمي خدمات الوساطة. انظر المادة 8 من قانون DSA.
[25] المادة 32 من قانون DSA.

- أنظمة التوصية:[26] تُسهّل هذه الأنظمة الآلية وتُحسّن نفاذ المستهلكين إلى المعلومات التي قد تُعطي الأولوية، على سبيل المثال، للمنتجات المقلدة أو المحتوى المقرصن. ويتضمن قانون DSA قواعد للشفافية بشأن أنظمة التوصية التي تستخدمها المنصات الإلكترونية و محركات البحث الإلكترونية الضخمة (VLOSES).

- الإعلان:[27] تلتزم المنصات الإلكترونية بالشفافية فيما يتعلق بمصدر الإعلان والمعايير المستخدمة لتحديد المستفيد من الإعلان. كما يجب أن يكون لدى المنصات ومحركات البحث الإلكترونية الضخمة (VLOPSES) مستودع متاح للجمهور يحتوي على معلومات الإعلان لأغراض الإشراف والبحث.

- الأنماط المظلمة:[28] يحظر قانون DSA استخدام ما يُسمى بالأنماط المظلمة من قبل المنصات الإلكترونية. وتهدف الأنماط المظلمة إلى التلاعب بالمستخدمين لحملهم على اتخاذ قرارات غير مقصودة وضارة. ويجب على المنصات الإلكترونية تصميم خدماتها بطريقة لا تخدع المستخدمين أو تتلاعب بهم أو تشوه بشكل جوهري قدرتهم على اتخاذ قرارات حرة ومستنيرة. وقد يؤثر ذلك على إساءة استخدام الملكية الفكرية (الاستخدام المضلل للشعارات أو الأسماء التجارية أو التصاميم لخلق ارتباطات زائفة، والاستخدام غير المصرح به للصور أو المحتوى المحمي بحق المؤلف لخداع المستخدمين، على سبيل المثال في مواقع مزيفة للمقارنة ، وغير ذلك).

دال. المنصات ومحركات البحث الإلكترونية الضخمة ("VLOPSES")

9. تتحمل المنصات الإلكترونية الضخمة ومحركات البحث الإلكترونية الضخمة التزامات "العناية الواجبة" الإضافية لضمان ألا تشكل خدماتها خطرًا غير مقبول يضر بالمجتمع. وتشمل المتطلبات ما يلي:

- الإدارة الاستباقية للمخاطر: يتعين على المنصات ومحركات البحث الضخمة تحديد وتحليل المخاطر الواسعة النطاق الناشئة عن تصميم خدماتها أو طريقة عملها.[29] وتشمل تلك المخاطر انتشار المحتوى غير القانوني مثل انتهاكات حقوق الملكية الفكرية. كما يتعين عليها التخفيف من المخاطر النظامية المرتبطة بخدماتها من خلال اتخاذ تدابير ملموسة. وتشمل التدابير المحتملة تكييف الميزات أو خدماتها، وتكييف الشروط والأحكام وإنفاذها، وتكييف النظام الخوارزمي بما في ذلك أنظمة التوصية الخاصة بها، وتكييف أنظمة الإعلان، وتعزيز الموارد الداخلية، وتنسيق التعاون مع المنصات الإلكترونية الأخرى، وغير ذلك.[30]

- تقارير الشفافية:[31] يتعين على VLOPSES إصدار تقارير عامة منتظمة حول مراقبة المحتوى (انظر ثانياً - باء) وإدارة المخاطر.

- عمليات التدقيق المستقلة:[32] يجب أن تخضع VLOPSES أيضًا لعمليات تدقيق مستقلة سنوية لتقييم الامتثال لالتزامات قانون DSA.

10. وبالنسبة للمنصات الكبرى، توسع هذه الالتزامات الجديدة المهمة نطاق مسؤولياتها من تطبيق نموذج "تفاعلي" تقليدي لإصلاح الضرر الناجم عن انتهاكات حقوق الملكية الفكرية، إلى نهج "استباقي" قائم على المخاطر ويستند إلى الوقاية. ويتماشى ذلك مع الممارسات المتطورة للمنصات الكبرى في استخدام أنظمة آلية مدعومة بالذكاء الاصطناعي تقوم بمسح مستمر بحثًا عن الانتهاكات المزعومة لحقوق الملكية الفكرية، وتستند في ذلك بشكل خاص إلى المعلومات الواردة من السلطات وأصحاب الحقوق والمصادر العامة. وتدّعي بعض المنصات الإلكترونية بأن الضوابط الاستباقية تحجب أكثر من 99 في المائة من الإعلانات المشتبه في انتهاكها قبل أن يضطر أصحاب الحقوق إلى العثور عليها والإبلاغ عنها.

11. كما تخلق متطلبات الشفافية الجديدة التي يفرضها قانون DSA طرقًا جديدة لمراقبة أنشطة VLOPSES. فعلى سبيل المثال، تلتزم المنصات الكبرى بتوفير النفاذ إلى البيانات للباحثين المعتمدين.[33]

---

[26] المادة 27 من قانون DSA. وبالنسبة لـ VLOPSES، انظر أيضًا المادة 38.
[27] المادة 26 من قانون DSA.
[28] المادة 25 والحيثية 67 من قانون DSA.
[29] المادة 34 من قانون DSA.
[30] المادة 35 من قانون DSA.
[31] المادة 42 من قانون DSA.
[32] المادة 37 من قانون DSA.
[33] المادة 40 من قانون الخدمات الرقمية.

ثالثاً: الحوكمة

ألف. الإشراف والعقوبات

12. لضمان الإنفاذ الفعال، يوفر قانون DSA إطارًا للتعاون بين الاتحاد الأوروبي والسلطات الوطنية ومجموعة كاملة من تدابير التحقيق والجزاء لضمان وفاء المنصات والوسطاء الآخرين بالتزاماتهم.[34]

13. وعلى المستوى الوطني، يشرف منسقو الخدمات الرقمية (DSCs) على منصات غير VLOPSES ويضمنون إنفاذ قانون DSA في دولهم الأعضاء.

14. وتتحمل المفوضية الأوروبية المسؤولية الرئيسية عن مراقبة وإنفاذ الالتزامات السارية على VLOPSES. وإذا اشتبهت المفوضية في حدوث انتهاك لقواعد قانون DSA، فيجوز لها فتح إجراء واستخدام صلاحياتها التحقيقية لطلب المعلومات، والأمر بالنفاذ إلى بيانات VLOPSES وخوارزمياتها، وإجراء عمليات تفتيش، وما إلى ذلك. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى اتخاذ قرار بفرض تدابير مؤقتة أو غرامات (تصل إلى 6 في المائة من إجمالي المبيعات السنوية للوسيط) أو غرامات دورية. وفي الظروف الاستثنائية التي تنطوي على جرائم جنائية وتهديدات للصحة العامة، يمكن للمفوضية أن تطلب من منسق الخدمات الرقمية (DSC) في البلد المعني طلب التعليق المؤقت للخدمة الإلكترونية.

15. وتم إنشاء المجلس الأوروبي للخدمات الرقمية (المجلس)، وهو بمثابة مجموعة استشارية مستقلة تتألف من هيئات الرقابة الرقمية وترأسها المفوضية الأوروبية، لمراقبة التطبيق المتسق لقانون DSA. وقد أنشأ المجلس أفرقة عاملة تُعنى بجوانب محددة من القانون. وهناك فريقان (بشأن "تنظيم المحتوى والنفاذ إلى البيانات" و"المستهلكون والأسواق الإلكترونية") يعكفان تحديداً على بالمسائل المتعلقة بالملكية الفكرية. وفي نوفمبر 2025، عقد المجلس أول مناقشة متعمقة حول الملكية الفكرية في سياق الإنفاذ.[35]

باء. الشراكة بين المفوضية الأوروبية ومكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية

16. أبرمت المفوضية الأوروبية شراكة مع مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية (EUIPO) لتعزيز إنفاذ حقوق الملكية الفكرية بموجب القانون. ودخل اتفاق عمل مدته خمس سنوات حيز النفاذ في 1 أبريل 2026.[36]

17. واكتسب مكتب EUIPO فعلاً، من خلال مرصده الأوروبي لانتهاكات حقوق الملكية الفكرية، خبرة في تحديد انتهاكات الملكية الفكرية عبر الإنترنت والإبلاغ عن "الممارسات الجيدة" لمكافحة الانتهاكات الرقمية للملكية الفكرية. وفي سياق مجموعة الخبراء التابعة له المعنية بمسألة "التعاون مع الوسطاء"، أعدّ المكتب أوراق مناقشة حول مواضيع مثل الإعلانات عبر الإنترنت، والتطبيقات ومتاجر التطبيقات، وخدمات الدفع، والنقل واللوجستيات، ووسائل التواصل الاجتماعي، وقرصنة الفعاليات الحية، وإساءة استخدام أسماء الحقول.[37]

18. وسيقدم مكتب EUIPO من الآن فصاعدًا الدعم التقني والخبرة في المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية للمساعدة في التصدي لانتهاكات حقوق الملكية الفكرية عبر الإنترنت بموجب قانون DSA. وسيتمثل جزء أساسي من عمل المكتب في مساعدة خبراء المفوضية الأوروبية في الإشراف على VLOPSES. وفي هذا السياق، سيساعد مكتب EUIPO في تحليل التقارير الداخلية المقدمة من تلك المنصات، وبالتالي تقييم مدى فعالية تعاملها مع انتهاكات حقوق الملكية الفكرية. كما سينظم المكتب تدريبًا للسلطات الوطنية المسؤولة عن إنفاذ قانون DSA ويساهم في مناقشات الأفرقة العاملة التابعة للمجلس بشأن الملكية الفكرية.

19. وبموجب الاتفاق، سيساعد مكتب EUIPO في بناء المعرفة والخبرة لدى السلطات القضائية وأصحاب حقوق الملكية الفكرية والوسطاء الصغار عبر الإنترنت. وأخيرًا، سيقوم مكتب EUIPO بتطوير مجموعة مشتركة من أفضل الممارسات والأدوات لمساعدة المنصات الإلكترونية على منع إساءة استخدام خدماتها وضمان موثوقية معلومات التجار.

---

[34] انظر الفصل الرابع من قانون DSA (التنفيذ والتعاون والعقوبات والإنفاذ).

[35] انظر https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/news/press-statement-european-board-digital-services-following-its-16th-meeting.

[36] انظر https://www.euipo.europa.eu/es/news/the-euipo-and-the-european-commission-join-forces-to-fight-counterfeiting-and-piracy-online.

[37] انظر، على سبيل المثال، أنطوان أوبير، «التحديات والممارسات الجيدة لمنع استخدام التطبيقات ومتاجر التطبيقات في أنشطة انتهاك حقوق الملكية الفكرية» الصادر عن المكتب الأوروبي للملكية الفكرية (WIPO/ACE/17/12، الصفحات 1-6). وللاطلاع على القائمة الكاملة لأوراق المناقشة، انظر https://www.euipo.europa.eu/en/observatory/publications.

20. وستكون القرارات الإدارية بموجب قانون DSA من المسؤولية الحصرية للمفوضية الأوروبية، وعند الاقتضاء، للسلطات الوطنية.

رابعاً. الخلاصة

21. قانون DSA هو إطار تنظيمي متقدم يمكنه أن يكفل، من بين أهداف أخرى، دعم حماية الملكية الفكرية على المنصات الإلكترونية والوسطاء الآخرين عبر الإنترنت. وهو آلية فريدة تجمع بين متطلبات الإجراءات القمعية والتدابير الوقائية والاستباقية وقواعد الشفافية وهيكل حوكمة شامل يتسم بالتنسيق الوثيق بين الاتحاد الأوروبي والسلطات الوطنية، بالإضافة إلى صلاحيات إشرافية واضحة.

22. ومنذ فبراير 2024، فتحت المفوضية الأوروبية تحقيقات ضد منصات إلكترونية كبرى محددة.[38] وشمل إنفاذ قانون DSA إجراءات للتصدي لأوجه القصور في استخدام أنظمة التوصية، والتصاميم التي تحفز الإدمان السلوكي، ونقص الشفافية، ونشر المحتوى غير القانوني، بما في ذلك بيع المنتجات غير القانونية. وقد دفعت تلك الإجراءات بعض المنصات الإلكترونية إلى إجراء تغييرات ملموسة. ولا تزال هناك عدة تحقيقات جارية.

23. وستتضح الآثار العملية لقانون DSA على حماية الملكية الفكرية في الاتحاد الأوروبي بشكل أكبر خلال السنوات المقبلة، عندما تصبح المنصات وأصحاب الحقوق والسلطات العامة أكثر إلمامًا بأحكامه. ومكتب EUIPO على استعداد لدعم المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء والقطاع الخاص في تحقيق الهدف المشترك المتمثل في التصدي لانتهاكات حقوق الملكية الفكرية عبر الإنترنت.

[نهاية المساهمة]

[38] للحصول على نظرة عامة، انظر https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/policies/list-designated-vlops-and-slops.